

زبدة الأصول

[206] يكون النزاع كبرويا ، فانه يبحث عن تلازم النهى عن شئ مع فساد ه على فرض
تعلقه بنفس ما تعلق الامر به . هذه المسألة من المسائل الاصول اللفظية الثانية : هل هذه
المسألة من المسائل الاصول العقلية ، أو اللفظية ، ام هناك تفصيل بين العبادات ، والمعاملات
؟ والبحث في الاولى عقلي ، وفي الثانية لفظي . وملخص القول فيها ان البحث في دلالة النهى
عن المعاملة على الفساد ، انما يكون لفظيا ، لعدم التنافى بين ترتب الاثر والحرمة
والمبغوضية فلا بد وان يكون البحث لفظيا فتأمل ، واما النهى في العبادات ، فقد يقال انه
يمكن عقد المسألة لفظية ، سواء بنينا على كفاية الاتيان بداعي الملاك في صحة العبادة ، ام
بنينا على لزوم الامر . اما على الثاني فبان ينعقد البحث هكذا ، هل النهى يدل بالالتزام
على عدم الامر ام لا ؟ ، واما على الاول ، فبان يعنون المسألة ، ان النهى هل يدل على عدم
الملاك للامر من جهة ان ملاك الامر المصلحة غير المزاحمة أو الغالبة على المفسدة واما
المغلوبة فليست ملاكا له ، ام لا ؟ وعلى هذا فقد يقال انه بما ان البحث في المعاملات لفظي
محض ، وفي العبادات قابل لان يكون لفظيا ولان يكون عقليا فالاولى عقد بحث واحد لهما وهو
انما يكون لفظيا . ولكن يرد على عقد المسألة هكذا ، ما ذكره المحقق الخراساني في مبحث
مقدمة الواجب ، من انه إذا كانت الملازمة ثبوتا محل الكلام ، لا مورد للنزاع في دلالة اللفظ
- وبعبارة اخرى - انه على القول بثبوت الملازمة بين الحرمة والفساد فانما يكون الحاكم
به العقل ، ولا صلة له بباب الالفاظ ولذا لا يختص النزاع بما إذا كانت الحرمة مدلولة لدليل
لفظي ، وحيث ان هذا المعنى مورد للنزاع فلا مورد للنزاع في دلالة اللفظ . مع ان ما قيل من
انه ينازع في دلالة اللفظ بالدلالة الالتزامية على الفساد ، اجبنا عنه : بانه يشترط في
الدلالة الالتزامية كون اللزوم بينا والا كما في المقام فلا دلالة التزامية ايضا
